ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

159 EX/9
١٥٩م ت/٩
باريس، ٢٣/٣/٢٠٠٠
الأصل: انجليزي

الدورة التاسعة والخمسون بعد المائة

البند ٣,٣,١ من جدول الأعمال المؤقت

إسهام اليونسكو في القضاء على الفقر

الملخص

وفقا لقرار المؤتمر العام ٣٠م/٥٣، يقدم المدير العام الى المجلس التنفيذي هذا التقرير بعنوان "نحو استراتيجية لليونسكو من أجل الإسهام في التنمية والقضاء على الفقر" ففي القرار ٣٠م/٥٣، دعا المؤتمر العام المدير العام الى "تقديم تقرير الى الدورة التاسعة والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي عما ينفذ من أنشطة تتماشى مع روح القرار ٢٩م/٥٣، وعن الأنشطة المزمع الاضطلاع بها لتنفيذ ما يرد في الوثيقة ٣٠م/٥". وتركز هذه الوثيقة على تحديد إطار من أجل إعداد استراتيجية لليونسكو في مجال التنمية والقضاء على الفقر لفترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويرد في الملحق استعراض سردي غير شامل لأنشطة اليونسكو من أجل التنمية ومكافحة الفقر.

القرار المطلوب: الفقرة ٧.

نحو استراتيجية لليونسكو
من أجل الإسهام في التنمية والقضاء على الفقر

"إننا بحاجة الى مساعدتكم لمكافحة الفقر ووضع حد للحروب في افريقيا. إلا أن ما نحتاج إليه أمسّ الاحتياج هو التعليم".

هذه الكلمات خلفها لنا مراهقان افريقيان لقيا حتفهما على متن الطائرة قبل وصولهما الى بروكسل من كوناكري في أغسطس/آب ١٩٩٩، بعد أن كانا قد تسللا الى محمل الطائرة في محاولة للنفاذ من بؤس حياتهما اليومية أملاً في العثور على حياة أفضل. وعلى الرغم من إدراكهما للمجازفة التي أقبلا عليها، فإنهما أرادا لفت أنظار العالم الى معاناة الفقراء. وقد ضحيا بحياتهما في ذلك....

١ - *المقدمة*

١,١ يرسم هذا التقرير الخطوط العامة لاستراتيجية اليونسكو من أجل الإسهام في التنمية[١] والقضاء على الفقر[٢]. ويتضمن هذا أساساً صياغة نهج قابل للتطبيق من أجل التعامل مع الشركاء من أعضاء المجتمع الدولي في كل من البلدان النامية والصناعية على السواء، ومن شأنه أن يمكن المنظمة من الاضطلاع بدور مهم فيما يخص مساعدة الدول الأعضاء، بما فيها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وزيادة فرصها الى أقصى حد ممكن من أجل تحقيق مجموعة أهداف التنمية الدولية (انظر الإطار ١ أدناه). ومن شأن إسهام المنظمة أن يتمحور حول رسالتها الدستورية المتمثلة في تعزيز التعليم والعلوم الطبيعية والثقافة والاتصال والعلوم الاجتماعية والإنسانية.

١,٢ وكما يُبين عنوان هذه الوثيقة، فإنها لا تقترح استراتيجية للمنظمة بشكل مباشر، وإنما ترسم إطارا من شأنه أن يفضي الى إعداد الاستراتيجية المعنية. وعلى هذا الأساس، فإنها ينبغي أن تدرس بالارتباط مع الوثيقة ١٥٩م ت/إعلام ٩ التي تشير الى بعض الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذا الهدف. وتبدأ هذه الوثيقة بجزء يحمل عنوان "الخلفية" ويعرض لمحة عن الوضع الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تشكل جزءا من الإطار الذي يتعين أن تعمل ضمنه اليونسكو وغيرها من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويليه جزء يتطرق الى التحديات الخاصة التي تواجهها المنظمة في هذا المجال. وختاما، ترد مناقشة بشأن الشروط المطلوب تحقيقها للاستجابة على نحو فعلي للخطوط التوجيهية المرسومة في هذا التقرير. وتشتمل الوثيقة على قرار يطلب من المجلس التنفيذي اعتمادها، ويوصي بإعداد استراتيجية كاملة ووجيزة تتضمن طرائق التنفيذ، بغية عرضها على المجلس التنفيذي في دورته الستين بعد المائة[٣] ويرد في الملحق بيان بالأنشطة التي رأت وحدات الأمانة أنها تسهم في مكافحة الفقر:

---

(١) بمعنى التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي.

(٢) يستخدم البنك الدولي مصطلح الحد من الفقر وهو المصطلح المستخدم كذلك في هدف التنمية الدولية المعني بمكافحة الفقر. وتستخدم اليونسكو عبارة القضاء على الفقر وفقا للمصطلحات المستخدمة في عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وفي وثيقة الإعلان وإطار العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي يفيد بأنه ينبغي - ويمكن - استئصال الفقر في الأمم النامية والصناعية على السواء.

(٣) ٢ - ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠.

الإطار ١

تعهدات بشأن التنمية

الحد من الفقر المدقع[٤]

ينبغي خفض نسبة الأفراد الذين يعيشون ظروف الفقر المدقع في البلدان النامية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠١٥ (كوبنهاغن)

التعليم الابتدائي للجميع

ينبغي أن يكون التعليم الابتدائي قد عُمم في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥ (جومتيين، وبكين، وكوبنهاغن)

المساواة بين الجنسين

ينبغي البرهنة على التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز صلاحيات النساء عن طريق القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ (القاهرة، بكين، كوبنهاغن)

معدل وفيات الرضع والأطفال

ينبغي خفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة في كل بلد نام بمقدار ثلثي مستواه لعام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥ (القاهرة)

معدل وفيات الأمهات

ينبغي خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٤ (القاهرة، بكين)

الصحة التناسلية

ينبغي توفير فرص الحصول على خدمات الصحة التناسلية لجميع الأشخاص ذوي العمر المناسب، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ (القاهرة)

البيئة

ينبغي أن تكون في كل بلد، بحلول عام ٢٠٠٥، استراتيجية وطنية جارية التنفيذ لتحقيق التنمية المستديمة، تكفل قلب مسار الاتجاهات الراهنة المتمثلة في فقدان الموارد البيئية قلباً فعليا على الصعيدين العالمي والوطني معاً بحلول عام ٢٠١٥ (ريو).

مشروع التقرير الاستشاري عن التنمية في العالم ٢٠٠٠–٢٠٠١

(٤) المقصود بهذا هو خفض تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون ظروف الفقر المدقع لتبلغ ١٢,٥٪ من سكان العالم بحلول عام ٢٠١٥.

٢ - *الخلفية*

٢,١ لقد شهدت التسعينيات تراجعا مؤسفا على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، بيد أن هذه الفترة عينها شهدت انعقاد عدد كبير من المؤتمرات[٥]. واقترن انتقال المجتمع العالمي الى عام ٢٠٠٠، بتأكيد مجموعة من المسلمات التي تمثل تغيراً في الفكر الإنمائي. وفيما يلي عرض لبعض هذه المسلمات المهمة:

- إن أوجه النقص التي تعتري "توافق آراء واشنطن" الذي تم في التسعينيات، والتي اتضحت من خلال الأزمة المالية الآسيوية ومعاناة روسيا وغيرها من البلدان، تدل على ضرورة التفكير من جديد في ديناميات التنمية. فقد كان "توافق آراء واشنطن" يمثل، في خطوطه العامة، اعتقاداً ساد خلال معظم التسعينات متوقعاً أن تشكل سياسة الأسواق الحرة، وإزالة الضوابط على التجارة وتقليص حجم الدولة، أكثر الوسائل فعالية لضمان نمو البلدان وتطورها[٦]. وحاليا تنادي الجهود من أجل صياغة أيديولوجية "ما بعد واشنطن" بالاتجاه نحو نهج يعترف بأن الإدارة السليمة لشؤون الحكم، وتعزيز الصلاحيات، وضمان الشفافية، وإجراءات الحد من أوجه عدم المساواة، وفرض احترام حقوق الإنسان، كلها شروط رئيسية لكي يؤدي النمو الاقتصادي الى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

- يجب توسيع نطاق مفهوم الفقر لئلا يقتصر على مقاييس الدخل وحدها بل يشمل كذلك مظاهر الاستبعاد الاجتماعي المتمثلة في الحرمان من التعبير عن الرأي، وفي كون المرء مغلوبا على أمره، وعرضة للمخاطر، وفي عدم استقرار الأوضاع، والتعرض لشتى أنواع التمييز وهدر الكرامة؛

- يجب إدراج سياسات مكافحة الفقر في إطار إنمائي أوسع نطاقا يشتمل على تدابير كالمذكورة أعلاه؛

- تعتبر الممارسة الفعلية للحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حجر الزاوية في صرح التنمية ومن أهم عوامل القضاء على كافة وجوه الفقر؛

---

(٥) المؤتمر العالمي حول التربية للجميع (جومتيين، ١٩٩٠)، القمة العالمية للطفل (نيويورك، ١٩٩٠)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٥٢)، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بكين، ١٩٩٥)، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل ٢) (اسطنبول، ١٩٩٦)، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٩٩٦)، والمؤتمر العالمي للتعليم العالي (باريس، ١٩٩٨)، والمؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (استوكهولم، ١٩٩٨)، والمؤتمر العالمي للعلوم (بودابست، ١٩٩٩).

(٦) للمزيد من المعلومات بشأن أيديولوجية "توافق آراء واشنطن" وتأثيرها على التنمية، يرجى الرجوع الى ما يلي: الاجتماع المشترك بين برنامج موست ومدرسة الدراسات العليا في مجال العلوم الاجتماعية بعنوان (*Beyond the Washington Consensus*) "ما بعد توافق آراء واشنطن"، يونيو/حزيران ١٩٩٩ والذي ستصدر الوثيقة المنبثقة عنه في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلد ١٦٦ (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠)، وكذلك الاجتماع الذي نظمه برنامج موست التابع لليونسكو بعنوان "إعادة التفكير في قضية التنمية" (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨) الذي نُشرت مناقشاته في كتاب هنري بارتولي، (Repenser le devélóppement: en finir avec la pauvreté) إعادة التفكير في قضية التنمية: القضاء على الفقر، باريس، مطبوعات اليونسكو/موست وإكونوميكا، ١٩٩٩ (الطبعة الانجليزية قيد الإعداد).

- نظرا لأن منافع العولمة لا توزع بالتساوي، ينبغي العمل على تخفيف الآثار السلبية المترتبة على ذلك بالنسبة للتنمية ولفئات معينة من السكان في البلدان النامية والصناعية؛

- ينبغي اعتماد إجراءات للحد من أوجه عدم المساواة على الرغم من استتباب الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وتحقق النمو الاقتصادي؛

- يجب إضفاء الطابع الوطني على جدول الأعمال المعني بمكافحة الفقر، وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر تحت إدارة وطنية لضمان فعاليتها.

- إن "نهج المشروعات" الذي كان من أبرز سمات التسعينيات قد يؤدي، إذا ما طُبق دون قيد أو شرط، الى نتائج معاكسة منها التصادم بين وكالات الأمم المتحدة والتنافس بين الجهات المانحة على الصعيد الميداني، إذ أن كل جهة من هذه الجهات تأتي الى البلد المعني ومعها تاريخها وخبرتها وخلفيتها الايديولوجية وشروطها وجدول أعمالها الخاص بها. لذلك ينبغي أن تندرج المشروعات الفردية في إطار نهج برنامجي واضح يتفق مع الاستراتيجيات الخاصة بكل دولة في مجال التنمية والحد من الفقر؛

- يجب تعزيز الجهود التي تبذل في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هيئة تنسيق وتجميع للجهود التي تبذل من أجل بناء القدرات الوطنية ودعمها من أجل القضاء على الفقر[٧]؛

- ثبت أن تدفق رؤوس الأموال من القطاع الخاص – والذي تزايد حجمه زيادة كبيرة باتجاه البلدان النامية في التسعينيات – لا يمكن أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية، ذلك أن هذه التدفقات تركزت في عدد قليل نسبيا من البلدان؛ ففي سنة ١٩٩٧، استحوذ ١٥ بلدا من البلدان النامية على ٨٣٪ من هذه التدفقات وتقاسم ما تبقى من ذلك ١٤٠ من البلدان والأقاليم النامية، أي ما يمثل ١,٧ مليار نسمة.

٢,٢ وتتجسد الأفكار التي تستند إليها المسلمات المذكورة أعلاه الى حد كبير في التقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وفي مشروع التقرير عن التنمية في العالم المعني بالفقر (البنك الدولي، ٢٠٠٠-٢٠٠١). وقد تبنّت اليونسكو منذ زمن هذه المبادىء في موقفها إزاء التنمية والفقر، ويتضح ذلك من سلسلة من الإسهامات التي يُذكر ضمن أحدثها عهدا[٨] الوثيقة التي قدمتها المنظمة الى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن

---

(٧) انظر، Halving Extreme Poverty: An Action Strategy for the United Nations ADD/2000/POQ/CRP.6 (خفض معدل الفقر المدقع بمقدار النصف: استراتيجية عمل للأمم المتحدة)، ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٠٠.

(٨) يمكن الإطلاع على الأعمال السابقة التي اضطلعت بها المنظمة في مجالي التنمية الذاتية والتنمية التشاركية، في مؤلفات بضمنها الكتاب الذي حرره بول – مارك هنري بعنوان Porverty, Progress and Development (الفقر والتقدم والتنمية)(١٩٩٠)، الصادر عن دار كيغان بول انترناشيونال واليونسكو؛ وكتاب بعنوان (استراتيجيات التنمية الذاتية) (١٩٨٤) Stratégies du développement endogène بقلم هوين لاو تري، اليونسكو، باريس، وكذلك في سلسلة التقارير عن الفقر والتنمية، التي أصدرها قسم اليونسكو المعني بالدراسات والتخطيط في مجال التنمية في الثمانينات.

١٩٩٥)[٩] ؛ والاجتماع الذي عقدته اليونسكو في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩ بالاشتراك مع مدرسة الدراسات العليا لعلوم الاجتماعية[١٠] بعنوان Beyond the Washington (ما بعد توافق آراء واشنطن)؛ والتقرير الذي أعده قطاع التربية بشأن دور التعليم في القضاء على الفقر؛ وتقرير اللجنة المعنية بالثقافة والتنمية؛ والتوصيات المنبثقة عن الاجتماع الذي نظمه برنامج موست في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩ تكريما للسيد بول - مارك هنري، بعنوان Rethinking Development (إعادة التفكير في قضية التنمية: القضاء على الفقر)، والمعروضة في المصنف المعنون: Repeneser le developpement: en finir avec la pauvrete (إعادة التفكير في قضية التنمية: القضاء على الفقر)؛ والإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية الذي يُقر "بأن البحوث العلمية وتطبيقاتها يمكن أن توفر عائدا لا يستهان به بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستديمة، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر" (الفقرة ١١).

٢.٣ إن اليونسكو، من خلال عملها في مجالات الثقافة والتربية والاتصال والعلوم الأساسية والهندسية والبيئية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ما فتئت تدعم الفكرة التي مفادها أنه لا يمكن معالجة مسألتي التنمية والفقر معالجة فعالة باعتماد منظور اقتصادي فحسب. ففي التسعينيات، أدى التحرير الجامح لقوى السوق الى التقليل من أهمية التحليلات غير الاقتصادية في إطار النقاش حول التنمية، إلا أن الفرصة أصبحت الآن سانحة للمنظمة لكي تستفيد من الاعتراف بأن نطاق ديناميات الحد من الفقر يتجاوز حدود السياسات الرامية الى تحقيق النمو على صعيد الاقتصاد الكلي. وفي حين أن على اليونسكو الاستمرار في توفير الخبرة في مجالات اختصاصها، فإنها ينبغي أن تقر في الوقت ذاته بأنها لم يعد بإمكانها الإدعاء بأن هذه المجالات حكر عليها. ذلك أن مجالات التربية والثقافة والاتصال وإدارة شؤون الحكم على وجه الخصوص، ومجال العلوم الى حد ما، أصبحت تشكل ميادين اكتسبت فيها أيضاً الوكالات الشقيقة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة - ناهيك عن الصناديق والبنوك - خبرات على مر السنين، مما يفرض على اليونسكو بشكل مضاعف ضرورة البرهنة على امتلاكها للدراية وعلى ما تتمتع به من قيمة مضافة في هذه المجالات وعدم الاكتفاء بالإشارة الى ذلك نظريا[١١]. وإذا ما حظيت المسلمات الآنفة الذكر بالقبول، فإن السؤال التالي سيظل مطروحا: كيف وبأي طريقة وضمن أي إطار زمني؟

٢,٤ ينبغي أن تندرج استراتيجية اليونسكو من أجل التنمية ومكافحة الفقر في إطار التفكير الجديد في مجال التنمية (الموضح أعلاه بإيجاز)، وأن تقوم على الاتفاقيات والاتفاقات التقنينية والأهداف التي ستشكل إطارا للاستراتيجيات التي ستعتمدها البلدان الصناعية والنامية في السنوات المقبلة. وتمثل أهداف التنمية الدولية نهجا إنمائيا متماسكا ومتعدد التخصصات، إلا أنها تتطلب كذلك من واضعي السياسات بذل الجهود لدراسة تأثير هذه الأهداف على بلدان تختلف اختلافا شاسعا في طبيعة الفقر الذي يعاني منه كل منها، حتى وإن كانت تنتمي الى

---

(٩) وهي وثيقة تبحث أيضا بعض الإجراءات التي لم تحظ بنفس القدر فيما بعد، مثل "ضريبة توبين".

(١٠) Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales.

(١١) خطاب أدلى به المدير العام السيد كويشيرو ماتسورا أمام أمانة اليونسكو في ١٨ فبراير/شباط ٢٠٠٠.

ذات القارة أو المجموعة مثل مجموعة الـ ٧٧ أو البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. ومن هنا تأتي الحاجة الى إضفاء الطابع الوطني على جداول الأعمال في مجال التنمية ومكافحة الفقر؛ بالإضافة الى ضرورة اعتماد نهج خاص بكل بلد وإعداد تدابير مرنة خاصة به من أجل إحراز التقدم على الصعيد الدولي نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية.

٣ - *مواجهة التحدي*

٣,١ تختلف اليونسكو في هيكليتها ومجال اختصاصها عن صناديق الأمم المتحدة[١٢] كبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، كما أن مجال اختصاصها أوسع من مجال اختصاص الوكالات المتخصصة الأخرى كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وبالإمكان تعزيز مصداقية المنظمة وفعاليتها فيما يتعلق بقضايا التنمية لو أنها جعلت من نفسها هيئة فكرية في مجال السياسات العالمية. بالإضافة الى ذلك فإن المنظمة بالرغم من أنها ليست وكالة مخصصة للتركيز على عملية القضاء على الفقر[١٣] غير أنها على أشد الحماس للإسهام في عملية التنمية الاجتماعية المستديمة والقضاء على الفقر في إطار جهد يبذل على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

٣,٢ وكما هو مبين في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٧/٥٠ والقرار ٣٠م/٥٣ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو، فإن القضاء على الفقر يمثل، على نحو واضح مسؤولية مشتركة. وهذا يعني، مثلما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أن على كافة الوكالات أن تهتم بالتنمية، وبالتالي بالقضاء على الفقر، باعتبارها مسألة ذات أولوية في إطار برامجها وميزانياتها.

٣,٣ إن المفهوم الموسع للفقر المبين بإيجاز في النقاط الواردة في الفقرة ٢,١، يشكل منطلقا هاما لعمل اليونسكو الرامي الى تطوير نهجها، لأنه يمثل الفقر كظاهرة تتجاوز مجرد مؤشرات اقتصادية بالإمكان قياسها، لتتغلغل في الحياة اليومية للناس ومشاغلهم. وتستدعي هذه الظاهرة الاستفادة مما يلي:

- الفرص التي يوفرها التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والعلم والاتصال، والفرص التي توفرها حيازة التعليم بوسائل متنوعة، والإحساس الأصيل بالذات، والفهم المتأتي عن طريق الثقافة والعلوم الإنسانية؛

- التمكين عن طريق المساواة التي تنادي بضرورة إزالة الفوارق القائمة على الجنس والانتماء الاثني والديني؛

---

(١٢) وهي أيضا وكالات تنفيذية.

(١٣) انظر، على سبيل المثال، التقرير الحكومي لعام ١٩٩٦/١٩٩٧ الذي أعدته وزارة الخارجية السويدية المعنون The Rights of the Poor: our Common Responsibility (Combating Poverty in Sweden's Development Co-operation) (pg. 75)، الذي يقول: "إن وكالات الأمم المتحدة غير المعنية في المقام الأول بمحاربة الفقر مثل الاونكتاد واليونسكو ...".

- الأمن، في تعريفه الواسع القائم على المبادئ الديمقراطية وغياب الفساد (في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء)، وتوفر إدارة حكومية جيدة تتمتع بالشفافية؛ وعلى حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وتمكين الفقراء ومشاركة جميع المواطنين. وهذا التعريف للأمن يعني أيضا تأمين الطعام والعمل وسبل العيش المستديمة، والتعليم المناسب، والخدمات السكنية والصحية وحيازة الوسائل والإمكانيات الكفيلة بالتصدي للخطر الناجم عن الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي.

٣,٤ لقد عهدت الى اليونسكو مهمة تعزيز السلام العالمي من خلال حفز التعاون الفكري ضمن مجالات اختصاصها. فالمنظمة أنشئت لكي تسعى الى *بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري*[١٤] وهما هدفان يرتبطان ارتباطا عضويا بالتنمية. وتتمثل الميزة الاستراتيجية للمنظمة وقيمتها المضافة ضمن منظومة الأمم المتحدة في أدوار رئيسية ثلاثة هي: دورها الفكري، الذي ينبغي التأكيد عليه وتعزيزه ضمن منظومة الأمم المتحدة ولدى الوكالات المانحة والدول الأعضاء وغير الأعضاء[١٥]؛ ودورها كمنتدى دولي يجمع الأطراف الفاعلة من مختلف مستويات المجتمع للمشاركة في عملية التنمية، وهي وظيفة ضرورية لأي هيئة فكرية تريد مواكبة تأثيرات برامج التنمية على الصعيد العالمي والوطني ولا سيما المحلي؛ ودورها الإرشادي، ضمن منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالأهداف التي حددها المجتمع الدولي، للتأكد من أن القيم الأخلاقية والإنسانية تحترم وتعزز بالفعل في عملية التنمية. ويرد فيما يلي شرح المقصود بهذه الأدوار الثلاثة، يتبعه تحليل موجز للمتطلبات التي ينبغي أن تفي بها اليونسكو لمواجهة مستلزمات استراتيجية تعدّ حول هذه الأدوار الثلاثة.

دور اليونسكو كمنظمة للتعاون الفكري:

٣,٥ يقع هذا الدور في صميم مهمة المنظمة، وهو يستجيب لحاجة حقيقية في عصر صار فيه فكر التنمية يبحر في مياه مجهولة، وحيث بدأ ينحسر مدّ الاعتقاد بأن "الحل الوحيد" يكمن في إزالة القيود ورفع الضوابط عن الأسواق.

٣,٦ وإسهام اليونسكو في هذه الجهود ينبغي أن يستمد من التعليم، والثقافة والاتصال، والعلوم والتكنولوجيا وكذلك من العلوم الإنسانية. وتستحق هذه الأخيرة اهتماما خاصا إذ أن أدب التنمية المعاصر يؤكد على أهمية هذه العلوم لفهم ديناميات التنمية. وهذا الأمر تقره منظمات أخرى كما هو مبين في الإطار ٢ أدناه والذي يلخص إسهام العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في التنمية. ومن الفروع العلمية الأساسية الأخرى نذكر الفلسفة، والجغرافيا والانثروبولوجيا والتاريخ، والإحصاء، والتنبؤ. ولليونسكو ميزة نسبية في مجال التحليل الاجتماعي من الضروري تعزيزها وتنميتها وتأكيدها.

---

(١٤) الميثاق التأسيسي لليونسكو، لندن، ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٥.

(١٥) تلعب إحدى الدول غير الأعضاء، وهي الولايات المتحدة الامريكية، دورا مهما في صياغة إطار التنمية.

الإطار ٢

"يرى *الاقتصاديون* أن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تتسم بأهمية حاسمة لفهم الأداء الاقتصادي.

وتبين *العلوم السياسية* أن كثافة ونطاق المؤسسات المدنية هما الركيزة التي تكفل النشر الواسع للمعلومات والثقة الاجتماعية المؤدية الى إيجاد الشروط اللازمة للإدارة الحكومية الفعالة والتنمية الاقتصادية.

وقد برهن *علم الاجتماع* أن قدرة المؤسسات الاجتماعية وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع تؤثران بقوة على توجه الدولة إما نحو التنمية أو نحو الهيمنة".

مشروع التقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١، الفصل الثالث، البنك الدولي.

٣,٧ إن دور المنظمة الفكري كهيئة دولية فكرية في مجال التنمية والقضاء على الفقر، يعني أنه ينبغي أن تكون لديها القدرة على تحليل فعالية السياسات في مجالات اختصاصها؛ والقيام بأبحاث تتناول طبيعة الفقر وقياسه (ويشمل ذلك تصميم عدد محدود من المشروعات الميدانية على أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع وتستهدف معالجة ثغرات معرفية محددة تدخل في البرمجة العريضة للمنظمة)؛ وتحديد العقبات التي تقف في وجه التنمية والتي تحول دون تمتع الفئات الأكثر فقرا بعوائد النمو. وتزويد الدول النامية والأطراف المانحة بنتائج البحوث والمشروعات الميدانية، وإيصالها عبر الآليات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة لضمان مراعاتها في الإطار البرنامجي للأمم المتحدة بغية اتخاذ تدابير منسقة بشأنها؛ والإسهام في وضع أهداف مرحلية وإنجازات محددة على طريق تحقيق الأهداف المزمعة لعام ٢٠١٥؛ والإسهام في تحليل الاتجاهات التي أثرت على الفقر عبر الزمن في بلد معين، مع دراسة التمايز فيه بين الريف والمدينة، والجوانب العرقية والعلاقة ما بين الأجيال[١٦]. وترد في الفقرات من ٣,٨ الى ٣,١٠ ثلاثة أمثلة فقط عن الإسهام الذي يمكن أن تقدمه البحوث الأساسية في هذا الصدد.

٣,٨ من الأمثلة عن المجالات التي تتطلب البحث، قضية أنماط الفقر السائدة والديناميات التي تؤدي الى الفقر. ويتطلب هذا الحقل إجراء بحوث لتعميق الفهم بشأن التمييز بين الفقر الطارئ والفقر المزمن. وهي مسألة مهمة نظرا لأن التقديرات الخاصة بالعديد من الدول النامية تبين وجود أعداد كبيرة من الفقراء المؤقتين قياسا بالفقراء المزمنين، الأمر الذي يجعل من غير المناسب اتباع سياسات ذات طابع إجمالي.

٣,٩ وهناك مجال آخر يخص قضايا تتعلق بالمؤسسات والحكم كقضية اللامركزية، التي دعا اليها أيضا بقوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التسعينات، والتي صارت جوانبها اليوم تتوضح بدقة أكبر: فقد بينت بعض دراسات الحالات مثلاً أن تطبيق اللامركزية في المناطق التي تستحوذ النخب المحلية فيها على قسط وافر من النفوذ، يمكن أن يعزز سطوة هذه النخب بدلا من أن يعزز المساواة والتنمية المحلية. ففي أي ظروف يمكن أن تكون اللامركزية مؤاتية للسياسات الرامية الى إزالة الفقر، وما هي آراء النخبة في هذا الصدد؟

---

(١٦) انظر Halvin Extreme Poverty: An Action Strategy for the United Nations. ADD/2000/POQ/CPR.6,22 February 2000.

٣,١٠ أما المثل الثالث فيتعلق بطبيعة الفقر نفسه: فالمفاهيم بشأن الفقر يمكن أن تتباين جغرافيا وثقافيا وتاريخيا[١٧]. فإذا أخذنا البعد التاريخي فقط في الاعتبار وألقينا نظرة على الفقر في انجلترا في القرن السابع عشر حيث كان نحو نصف السكان الانجليز فقراء، بمعنى أنهم لا يحوزون على ملكية، سنجد أن عمل الدولة كانت تحدوه فكرة المجتمع القائم على التعاضد الاجتماعي (الكومونولث)، بين مختلف أجزائه، ويحفزه خوف النخبة من العواقب السياسية والاجتماعية الناجمة عن تزايد عدد الفقراء. أي أن استجابة الدولة كانت لدواعي الخوف من الأخطار الاجتماعية والسياسية التي قد يسببها انزلاق الفئات الفقيرة الى هاوية الفقر المدقع. وفي الفترة الفكتورية كانت الدوافع التي عملت على تأسيس نظام الرفاه الاجتماعي البريطاني تكمن في الخوف من انحدار الفئات الدنيا "المحترمة" من الطبقة العاملة الى مصاف البروليتاريا الرثة. أما في أوروبا اليوم فقد ينظر الى الفقر بمعايير مختلفة تماما. ففرنسا مثلا، التزاماً بمثلها الثقافية والسياسية في مجال التضامن الاجتماعي، اتخذت تدابير لربط اتاحة الدخل للمعوزين، بخطط تستهدف دمجهم عن طريق التعليم والتدريب والعمل ومشروعات المجتمع المحلي. وهذا لأن تصورها للفقر يأتي من تزايد عدد العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة، والمشردين والعناصر المهمشة اجتماعيا والشباب من الأسر المزقة، مما يهدد بإشاعة الفوضى والعنف في الضواحي الفقيرة، وهي قضية تخص العديد من الدول الصناعية المتقدمة.

٣,١١ إن ما يثير الاهتمام في هذه الأمثلة التي تدعو الى تأميم مشكلة الفقر ووضعها في سياق محدد، هو أن هذه القضية هي، في صميمها، جامعة للتخصصات ومشتركة بين القطاعات، وتشتمل على أبعاد عديدة ينبغي أن تعالج بصورة متضافرة في إطار البحوث الأساسية وهي: التعليم، والثقافة، والبنية الاجتماعية والعائلية، والسياسة، والبيئة المادية وتأثيرها على صحة السكان، وتأثير التكنولوجيا الجديدة والعولمة على الفقراء؛ ودور النخبة في التنمية، والصفات المتمايزة (ربما) للفقر العابر مقابل الفقر المزمن؛ وتأثير العولمة على الفئات الضعيفة؛ والظروف التي تصبح فيها اللامركزية آلية قيمة لمساعدة الفقراء. وتوجد قضايا أخرى تتعلق بدور المنظمة الفكري مبينة في الوثيقة ١٥٩م ت/إعلام ٩. ويمكن لمركز اليونسكو للإحصاء أن يسهم في تعزيز قدرة اليونسكو الفكرية على الإسهام في دراسة مشكلة القضاء على الفقر.

٤ – *دور اليونسكو باعتبارها منتدى دوليا*

٤,١ تقتضي التنمية إقامة شراكات بين الحكومات على مختلف المستويات وبين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والهيئات المانحة الدولية. وتمتلك المنظمة رصيدا مهما من الخبرة المتراكمة فيما يخص عملها مع الأوساط الأكاديمية والمهنية في مجالات اختصاصها. وينبغي الاعتراف بأن هذه الأطراف الفاعلة تعتبر أساسية لنجاح عملية التنمية.

٤,٢ وثمة مثال يوضح ذلك وهو الدور الحاسم الذي تضطلع به وسائل الإعلام في نقل الأنباء عن الفقر والتنمية، وما يترتب على ذلك من التأثير على الرأي العام: ذلك أن الحصول على تأييد

(١٧) تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجمهور لتقديم المساعدة الإنمائية والتخفيف من وطأة الفقرة عامل أساسي في هذا الصدد. بيد أن هذا لا يعني أنه يكفي تدريب الصحفيين على تحسين التقارير عن آثار الفقر عندما يمس الحياة اليومية العائلية، بل إن الأمر يقتضي إشراك العديد من الأطراف الفاعلة الأخرى، وإعطائهم فرصة للتفاعل. ولئن كان من واجب وسائل الإعلام أن تبيّن وأن تنقل المناقشات التي تجري في هذا الصدد، فإن هناك شروطا معيّنة يجب مراعاتها وتتعلق بحقوق الإنسان الأساسية والإدارة السليمة لشؤون الحكم والشفافية والانفتاح: ويتطلب ذلك أن تتوافر لدى الجمهور قدرة على نقل تصوّراته، وبيئة سياسية تعترف بالرأي العام وتقدّره؛ كما يتطلب الأمر وجود مجتمع مدني نابض بالحيوية ومتمكّن يتيح لوسائل الإعلام التعبير عن مختلف الآراء. ويقتضي الأمر فضلا عن ذلك إقامة شراكات بين الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام من البلدان النامية بالإضافة الى شراكات بين الباحثين من البلدان الصناعية ووسائل الإعلام في بلدان الجنوب.

٤,٣ وبإمكان اليونسكو لدى اضطلاعها بدورها كمنتدى دولي أن تحفّز إقامة الشراكات بين الناشطين والأكاديميين والسياسيين والشخصيات العاملة في مجال وسائل الإعلام لضمان الدقة في المعلومات عن المسائل المتعلقة بالفقر والتنمية، ولتأمين تغطية إعلامية واسعة لها.

٥ - *دور اليونسكو بوصفها وكالة للمراقبة*

٥,١ إن دور المنظمة الأخلاقي الذي لاجدال فيه يمكّنها من المساهمة بفعالية في مراقبة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية الدولية. كما إن مجالات اختصاص المنظمة الواسعة النطاق تضعها في موقع جيّد يمكّنها من دراسة التقدم المحرز في مجال المؤشرات الكمّية، وكذلك نوعية الآثار الجانبية – الإيجابية أو السلبية – للبرامج المصممة لمساعدة الدول الأعضاء على التوجه نحو هذه الأهداف.

٥,٢ ويمكن استخلاص مثال بسيط على ضرورة متابعة وتعزيز البعد الأخلاقي للتنمية من الاطلاع على بعض الأعمال التي تمّ الاضطلاع بها قريبا لدراسة هدف التنمية الدولية من وجهة نظر التخفيف[١٨] من وطأة الفقر: إذ توحي هذه الأعمال بأنه يمكن لبعض البلدان، كالصين والهند، أن تحقق هذا الهدف شريطة الإبقاء على معدل نموها وعدم تزايد التفاوت بين الأغنياء والفقراء لديها. ونظرا لمكان الصدارة الذي يحتله هذان البلدان من حيث عدد الفقراء الموجودين لديهما، فإن العالم مجتمعاً قد يحقق لهما بالتالي الهدف المنشود. أما بالنسبة لبعض المناطق، ومنها بوجه خاص منطقة افريقيا الواقعة جنوب الصحراء (حيث قدّر معدل النمو فيها ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٧ عند – ٠,٧ تقريبا)، فإن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا في أجل بعيد كل البعد، ذلك أنه يتطلب تحقيق نمو يقدر بنسبة ٥,٩٪ . ولذلك فلا بدّ من إضفاء بعد أخلاقي على التنمية لضمان عدم توسّع الهوة بين المناطق في السباق القائم لتحقيق الأهداف الإنمائية.

---

(١٨) انظر الدراسة المتعلقة باستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية الدولية فيما يخص الرفاه الاقتصادي. إدارة التنمية الدولية. حكومة المملكة المتحدة وبريطانيا العظمى، فبراير/شباط ٢٠٠٠.

٥,٣ ويعني ذلك بالنسبة للمنظمة أنها يجب أن تحدد، لدى اضطلاعها بدورها الأخلاقي والإشرافي، هدفا طويل الأجل يتمثل في تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية الدولية لإدراجها في التقارير المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية والتقرير القادم عن التنمية في العالم (٢٠١٠). وسيقتضي الأمر أيضا من اليونسكو أن تحدد مجموعة من المعايير الأخلاقية لقياس هذا التقدم بحيث تستند الى احترام حقوق الإنسان. ويمكن أن يشتمل ذلك مثلا على جمع المعلومات من الفقراء الذين لا يستشارون اعتياديا، حتى عندما يتعلق الأمر بدراسات وبرامج موجهة إليهم.

٥,٤ وفي هذا الصدد، يتعيّن على المنظمة أن تضطلع بمهمة المراقبة الصارمة في مجال الحقوق والممارسات الثقافية. وأفضل وسيلة لذلك قد تكون عن طريق الاستناد الى أصوات الأشخاص المعرّضين للتمييز والاستبعاد فيما يخص الانتفاع بمجالات الحياة الاجتماعية والثقافية – وهي المجالات المصمّمة في كثير من الأحيان لإفادة الأطفال والشباب[١٩]. وفيما يلي أمثلة لتوضيح هذه الأفكار:

"كنت قد خططت للذهاب مع مجموعة من الأطفال الى حديقة الحيوانات. وكان هذا مدعاة لسرور بالغ لدى الأطفال، ولكن لدى وصولنا هناك، رفض لنا الدخول الى حديقة الحيوانات بسبب مظهر الأطفال" (التقرير النهائي عن حقوق الإنسان والفقر المدقع، Final report on human rights and extreme poverty، بقلم السيد ليساندرو دسبوي)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يونيو/حزيران ١٩٩٦.

"لقد رغبنا في الذهاب الى المركز التجاري العمومي الذي كان قريبا منا، غير أن الناس بصقوا علينا وصرفوا عنّا وقالوا لنا إننا قذرين وغير مرغوبين". مستخلص من مقابلة أجريت مع صبي يبلغ من العمر ١٥ سنة. Growing up in cities, Canaanland, South Africa, مشروع موست، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨.

٥,٥ وعلى الرغم من أن هذه الأمثلة مذكورة فقط لأغراض إيضاحية (فثمة أمثلة أخرى لا حصر لها)، فإن الفكرة الأساسية وراءها هي أن اليونسكو يمكن أن تساهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء قدرة الدول الأعضاء على مراقبة الفقر وتقييمه. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص الى تأثير العولمة: فيتعيّن تشاطر فرص وفوائد العولمة على نطاق أوسع بكثير. إن مراقبة آثار الأنشطة الإنمائية تعني أيضا مراقبة آثار العولمة. فإلى جانب القضايا المتعلقة بانعدام الأمان فيما يخص العمل والدخل، والتجارة، والاستثمار، والديون، وتقلّب الأسواق المالية، توجد قضايا تتعلق بعدم الاستقرار الثقافي والبيئي. ولا شك في أن التدفق الثقافي في الوقت الحاضر لا يتم بصورة متوازنة وأنه يصب بثقل في اتجاه واحد، أي من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة. وعلى الرغم من أن العولمة يمكن أن تفتح المجال في حياة البشر لأفكار جديدة، إلا أن الثقافة التي تنقلها مثيرة للقلق: ولذلك فالمطلوب في أي

(١٩) الثقافة: وسيلة لمكافحة الفقر المدقع، ١٩٩٧، منظمة دولية غير حكومية/ اليونسكو، العقد العالمي للتنمية الثقافية (CLT97/WS/8).

"استراتيجية إنمائية متكاملة" هو تقديم الدعم للثقافات الأصلية والوطنية بحيث يتسنى لها الازدهار الى جانب الثقافات الأجنبية.

٥,٦ وفي الوقت الذي تساهم فيه المنظمة في المسائل الآنفة الذكر (علما بأن هذه الأمور تتعلق بمهمتها الأخلاقية)، فإنها يجب ألا تهمل تشجيع البلدان الصناعية على تحقيق تقدم في مكافحة ظاهرة الفقر لديها. ورغم أن اليونسكو ليست "وكالة إنمائية" بمعنى الكلمة، إلا أن من واجبها أن تقدم مساهمة أخلاقية وسياسية مهمة لضمان عدم اختفاء الفقراء الجدد وسط الأغنياء من جدول أعمال التنمية.

٦ – *فما الذي يقتضيه الأمر؟*

٦,١ إن تنفيذ ماورد أعلاه يتطلب بعض الأعمال الأساسية والتعهدات من جانب المنظمة، ولولا ذلك فلن يتسنى للمنظمة الوفاء بفعالية لهذه الخطوط العريضة نحو وضع استراتيجية في هذا المجال. وفيما يلي ملخص لبعض المبادئ الرئيسية الواجب اتباعها:

٦,١,١ يتعيّن على اليونسكو أن تضمن تطابق مشروعاتها الميدانية الرامية الى دعم التنمية، مع استراتيجيتها الخاصة بدورها في مجال التنمية والقضاء على الفقر. ويجب أن يكون الأساس المنطقي لتنفيذ المشروعات الميدانية قائما على أدلّة مشهودة مفادها أن المشروع يتسم بالتجديد وأنه يمكن أن يؤثر في وضع السياسة، وأنه يندرج في دور أو أكثر من أدوار المنظمة الثلاثة المبيّنة أعلاه.

٦,١,٢ يتعيّن على المنظمة أن تركّز على مزاياها الاستراتيجية كما عرضت أعلاه، معتمدة على بنيتها الدولية الحكومية وتحاشي معالجة قضية الفقر على غرار ما تفعله منظمة غير حكومية أو وكالة تطبق اللامركزية على مستوى كبير وتتمتع بصلاحيات واسعة فيما يخص التنفيذ. وهذا لا يمنع الوكالة من وضع مشروعات أولية تجديدية موجهة نحو أهداف معيّنة، ولا سيّما عندما تكون هذه المشروعات مصممة لتخطي هوة مشهودة في المعارف، وبشرط أن توجه نتائج المشروع لكي تلائم السياسة التي تضعها المنظمة أو التوصيات الخاصة بالبلد المعني، وبالوكالات الإنمائية، وأن تكون موزّعة على نحو ملائم.

٦,١,٣ ويتعيّن على المنظمة أن تضمن الاتصال مع الدول الأعضاء لتحيطهم علما بانتظام بالنتائج الإيجابية التي تحققها الأنشطة الإنمائية وبأفضل الممارسات المتبعة نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية. ويعني ذلك مثلا، وضع مبادئ توجيهية استنادا الى ثراء المعلومات التي تتضمنها التقارير العالمية للمنظمة بهدف ترجمة هذه المعارف الى توصيات خاصة بالسياسة العامة توجه الى الدول الأعضاء؛ ووضع اقتراحات تساعد الدول الأعضاء على تنفيذ مجموعة التوصيات المستمدة من المؤتمرات العالمية. كما يمكن إعداد تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وبرنامج للتنمية والقضاء على الفقر.

٦,٢ ولتحقيق ما ورد أعلاه، يقترح أن يتم بتنسيق من برنامج اليونسكو الدولي الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية (موست)، إنشاء فريق صغير داخل المنظمة معني بالمشروعات يكون مسؤولا عن التعاون مع القطاعات والبرامج من أجل وضع استراتيجية للمنظمة تعرض على الدورة الستين بعد المائة للمجلس التنفيذي. وقد يسعى هذا الفريق أيضا الى إعداد اقتراح أوّلي للوثيقة ٣٠م/٥ (بصيغتها المعدلة) من شأنه أن يرسي الأسس لبرنامج خاص بالتنمية والقضاء على الفقر لكي يدرج في وثيقة المنظمة ٣١م/٥ ويقدم أيضا الى الدورة الستين بعد المائة للمجلس التنفيذي. والغرض من هذا الفريق هو أن يضطلع بدور قيادي فكري لإعداد النتائج المتوقعة من البرنامج المعني بالتنمية والقضاء على الفقر ورسم استراتيجية له وتقدير آثاره. وستكون لهذا الفريق إمكانية اقتراح تعديلات على السياسة العامة فيما يتعلق بالبرمجة والميزنة من شأنها أن تتيح تجاوز الحدود بين القطاعات. ومن شأن هذا الفريق أيضا أن يضمن تركيز البرنامج الخاص بالتنمية والقضاء على الفقر على قضايا أساسية تكون بالضرورة، متعددة التخصصات وجامعة بين القطاعات. ويتم التأكيد في هذا الصدد، على أن المسألة لا تستلزم سوى ميزانية متواضعة للتحضير لهذا البرنامج الأولي، الى جانب الوقت الذي سيكرسه له الموظفون المعنيون به.

٦,٣ وأخيرا، يجب أن تكون كل خطوة لتعديل تركيز المنظمة في ساحة التنمية بالتنسيق مع عملية الإصلاح الجارية في المنظمة. وينبغي أن يحدد، على هذا الأساس أيضا، الاعتماد الذي سيخصص في الميزانية للبرنامج الخاص بالتنمية والقضاء على الفقر في الوثيقة ٣١م/٥. ويبيّن التحليل الوارد أعلاه أن هناك حاجة الى التجديد في النهج الذي تتبعه اليونسكو في البرمجة، بحيث يتم تطوير مبادئ البرمجة استنادا الى النتائج والاسترشاد بعملية الإصلاح العام في المنظمة. وفي هذا السياق، فإن البرنامج الخاص بالتنمية والقضاء علي الفقر يمكن أن يتخذ كنموذج لشكل جديد من البرمجة تتوجه إليه المنظمة: أي برمجة تركز على قضايا مجتمعية أساسية، وتعتمد، كما ينبغي، على كفاءة المهنيين في مختلف القطاعات، وتكون مبنية على النتائج وتندرج في إطار استراتيجية واضحة ومجموعة من الأنشطة، وتقترن باستراتيجية اتصال جيّدة، وتشتمل على عنصر تقييم متين.

٧ - *مشروع قرار*

إن المجلس التنفيذي،

١ - **وقد درس** الوثيقة ١٥٩م ت/٩،

٢ - **يرحب** بالجهود التي بذلتها الأمانة لوضع إطار لاستراتيجية لليونسكو فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر؛

٣ - **ويرحب** بالعمل الجاري كما عرض في الوثيقة ١٥٩م ت/٩؛

٤ - **ويؤكد من جديد** التزامه إزاء أهمية القضاء على الفقر في برنامج اليونسكو؛

٥ - ويدعو المدير العام الى وضع استراتيجية وبرنامج أولي لليونسكو للتنمية والقضاء على الفقر عن طريق اتباع نهج متين جامع بين التخصصات يتولى تنسيقه برنامج "موست".

٦ - **ويطلب** أن تراعى في هذه الاستراتيجية الآراء التي تمّ التعبير عنها أثناء هذا النقاش وأن تحدّد فيها طرائق لتنفيذه، وأن تقدم إليه في دورته الستين بعد المائة.

الملحق

استعراض وصفي
للخطوط العريضة لأنشطة اليونسكو
من أجل القضاء على الفقر

أولا – المقدمة

١ – تركّز أنشطة اليونسكو من أجل القضاء على الفقر، التي تندرج في إطار القرارين ٢٩م/٥٣ و٣٠م/٥٣، تركيزا شديدا على البعد الإجتماعي والثقافي للتنمية وتعترف بأهميته، وتؤكد على ضرورة القيام بما يلي: تبنّي كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان ممارستها باعتبارها من المبادئ التوجيهية لعملية التنمية، وتحقيق بناء القدرات الذاتية وتنمية الموارد البشرية عن طريق توفير خدمات التعليم في كل المستويات وعلى مدى الحياة؛ واعتماد سياسة حكم ديمقراطية وتشاركية، وإدراج العوامل الثقافية في استراتيجيات التنمية؛ ونشر الوعي البيئي والاستفادة من العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات الاتصالات، من أجل تحقيق التنمية.

٢ – والمنظمة لها رسالة أخلاقية وتقنينية هامة تؤثر على توجيه أنشطتها. فاليونسكو، عندما تبدأ أنشطتها وبرامجها وتعمل على تنفيذها، إنما تسعى الى ضمان وصول فوائدها الى أكثر فئات المجتمع حرمانا واحتياجا، مثل النساء والشباب وسكان الأرياف وأطفال الشوارع والمعوقين والمجموعات الإثنية المحرومة واللاجئين. فتلك هي الفئات التي غالبا ما تقع ضحية للفقر المدقع والحرمان الاجتماعي. وتؤمن اليونسكو إيمانا راسخا بأن القضاء على الفقر بشكل دائم يتطلب اعتماد نهج متكامل لتحقيق التنمية الاجتماعية.

٣ – ترسم الأعمال والأنشطة الموضحة أدناه الخطوط العريضة[١] لمختلف الأنشطة الجارية في مجال القضاء على الفقر. ولتسهيل القراءة، قُسمت هذه الأنشطة الى مجموعات بحسب الموضوعات على الرغم من أن بعضها يتطلب التعاون بين القطاعات. ويرد فيما يلي بيان موجز بأعمال المنظمة وليس استعراضا شاملا لأنشطة اليونسكو في هذا المجال[٢].

---

(١) أعد قطاع اليونسكو المعني بالعلوم الاجتماعية والإنسانية خلاصة جامعة عن أنشطة اليونسكو لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويركز الفصل الثاني من هذه الخلاصة على أنشطة المنظمة في مجال القضاء على الفقر. وبناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، تم توزيع هذه الخلاصة على كافة المندوبين خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية المعنية بإعداد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وغيره من المبادرات، وذلك في الفترة بين ١٧ و ٢٨ مايو/أيار ١٩٩٩ (الوثيقة، A/AC253/9/Add). وللحصول على استعراض أكثر تفصيلا لأنشطة اليونسكو في مجال القضاء على الفقر يمكن توجيه طلب الى قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية للاطلاع على هذه "الخلاصة الجامعة" (الوثيقة متوافرة حاليا باللغة الانجليزية فقط).

(٢) تلقى قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية إسهامات كثير من القطاعات والوحدات الميدانية بشأن ما تضطلع به المنظمة من أنشطة متعلقة بمكافحة الفقر، وذلك من أجل إعداد هذه الوثيقة عن قضية الفقر لعرضها على المجلس التنفيذي. ومن المزمع إدراج الأنشطة التي لم يرد ذكرها في هذا الملحق في الخلاصة الوافية المذكورة أعلاه بالإضافة الى معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع بحيث يكون للمنظمة وثيقة يجري استيفاؤها باستمرار وتتناول أنشطتها في مجال التنمية ومكافحة الفقر.

ثانيا – التعليم ومكافحة الفقر

٤ – وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن القضاء على الفقر يشكل توفير التعليم الابتدائي للجميع عنصرا رئيسيا من عناصر مكافحة الفقر. وقد تبلور نشاط اليونسكو في هذا المجال من خلال مجموعة كبيرة من الأنشطة. ففي إطار متابعة مؤتمر جومتيين، جرى تنفيذ سلسلة من المشروعات التجديدية بهدف توفير فرص تعليمية لمختلف الفئات المستهدفة التي تعيش في ظل ظروف عسيرة. ذلك أن زيادة فرص الإلتحاق بالتعليم الأساسي للأفراد الأكثر حرمانا تعتبر من أولويات المنظمة وفقا لما ورد في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦–٢٠٠١. وفي هذا السياق، فإن أكثر من ٣٠ دولة من الدول الأعضاء التي تعاني من ارتفاع معدلات الأمية فيها والتي يقع أغلبها في افريقيا، قد استفادت من تعزيز فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي لصالح الفتيات والنساء وكذلك مختلف الفئات السكانية المحرومة (أمثال المعوقين وصغار الأطفال، واللاجئين). ويجري تنفيذ استراتيجيات بديلة (مثل نظام المدارس التابعة في بوركينا فاسو) لبلوغ أضعف الفئات. وبجانب هذه الجهود، تركّز اليونسكو اهتمامها على تزويد الأطفال والشباب المحرومين من الالتحاق بالمدارس أو المتسربين بخدمات تعليمية بديلة تشدد على أهمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى مر السنوات، اتسع نطاق برامج اليونسكو لصالح أطفال الشوارع. ففي مالي، على سبيل المثال، نظمت حلقات عمل تدريبية لتعزيز الكفاءة المهنية للمربين الذين يعتنون بأطفال الشوارع. وقد تم ذلك بالتعاون مع اليونيسيف والاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومختلف المنظمات غير الحكومية. وفي شهر فبراير/شباط ١٩٩٩ وقعت اليونسكو واليونيسيف على مذكّرة تفاهم للاضطلاع بأنشطة مشتركة بهدف توسيع نطاق الفرص التعليمية لصالح الفتيات والنساء.

٥ – بدأت عملية تقييم عام ٢٠٠٠ للتعليم للجميع عام ١٩٩٧ تحت رعاية المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع، وذلك تنفيذا لقرار مشترك اتخذه رؤساء كل من اليونسكو واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. وفي يوليو/تموز ١٩٩٨ قام المدير العام لليونسكو، باسم منظمي المنتدى، بدعوة كافة البلدان للاشتراك في عملية التقييم. ويرجى أن يُفضي المنتدى العالمي للتعليم، الذي سينعقد في داكار في أبريل/نيسان ٢٠٠٠[٣]، الى اعتماد خطة عمل عالمية بحيث تصبح بمثابة برنامج عمل للتعليم في القرن الحادي والعشرين. ومن شأن ذلك أن يشكل أداة ناجعة للتخطيط الدقيق من أجل تحقيق هدف توفير التعليم للجميع، الذي يعتبر من أهم عوامل القضاء على الفقر.

٦ – ونظرا للحاجة الملحة الى تصدّي التعليم لمعالجة القضايا المتعلقة بالقضاء الفقر، نظمت اليونسكو، في مارس/آذار ١٩٩٧، مشاورة بشأن دور التعليم في القضاء على الفقر، اجتمع فيها ممثلون للحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد أدت المشاورة الى إقامة علاقات متابعة مع وكالات أخرى بهدف تعزيز التضامن، كما أسفرت عن إعداد الوثيقة المعنونة "التعليم والقضاء على الفقر – تضافر الجهود من أجل تحقيق الهدف المنشود".

٧ – ويجري حاليا إعداد اقتراح أولي لمشروع مشترك بين القطاعات في مجال التعليم والقضاء على الفقر. وستبذل جهود لتحقيق التنسيق والترابط بين الخدمات المتاحة على صعيد المجتمعات المحلية ومن المقرر

---

(٣) أعدت هذه الوثيقة تمهيدا لمنتدى داكار.

أن يشتمل إسهام اليونسكو على ما يلي: ١ - توفير المعلومات والدعاية فيما يخص القضاء على الفقر، ٢- التمكين للفقراء، ٣ - تحسين فرص معيشة الفتيات والنساء الفقيرات، ٤ - تعبئة الأموال والمراقبة والمساءلة. وسيركز البرنامج على المشاركة على الصعيد القطري، وعلى إعداد البرامج وتنفيذها ومراقبتها. وسيكون التقييم المستمر من أهم سمات هذا المشروع.

٨ - وفي مجال التعليم العالي، تعمل اليونسكو على إقامة شبكات للربط بين الجامعات. وقد ركز المؤتمر العالمي بشأن التعليم العالي (١٩٩٨) على الآمال المعقودة على التعليم العالي فيما يخص إعداد الطلاب للاضطلاع بمهام وظيفية غير محددة في المستقبل، والتعوّد على أنماط عمل جديدة؛ وكذلك فيما يخص دور التعليم العالي في تعزيز الابتكار في المجتمع وبالتالي الإسهام في التنمية الاجتماعية والحد من الفقر. وفي مجال العلوم الاجتماعية، تعاون برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات والكراسي الجامعية مع منظمة الصحة العالمية في سنة ١٩٩٩ على تعزيز مبادرة جامعية عالمية لصالح المحرومين، كما تم تأسيس ٤٠ من كراسي اليونسكو الجامعية وشبكاتها في مجال العلوم الاجتماعية في جميع المناطق لتعنى بموضوع التنمية المستدامة.

ثالثا - العلوم ومكافحة الفقر

٩ - تعد العلاقة بين المجتمع والطبيعة من الأبعاد الأساسية للتنمية، وهو أمر معترف به. وينبغي الحفاظ على صلاحية الأرض للحياة من أجل الأجيال الحاضرة والقادمة معاً وفقا لما ورد في جدول أعمال القرن ٢١. وتشرف اليونسكو على كثير من البرامج العلمية الدولية الحكومية التي تعمل بنشاط في مختلف المجالات المتعلقة بالقضايا البيئية من أجل تحقيق التنمية المستديمة، ونذكر منها ما يلي: برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد)، والبرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية (مطاجيو) وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)، والمشروع المشترك بين القطاعات بعنوان "التربية من أجل تطور مستديم". وعلى سبيل المثال، تعتبر شبكة اليونسكو العالمية لمعازل المحيط الحيوي أداة لإشراك المجتمعات المحلية الفقيرة في أنشطة صون البيئة، والتربية والتدريب في مجال البيئة، وأنشطة التنمية المستديمة وفي شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، تم إنشاء ٦٢ معزلا من معازل المحيط الحيوي في بلدان "منخفضة الدخل". ويتمثل الهدف المنشود في تعزيز إشراك المجتمعات المحلية وتمكينها من إدارة الموارد الموجودة داخل معازل المحيط الحيوي التي تعيش فيها والاستفادة منها. ومن حيث المبدأ، ستقوم كافة المشروعات الميدانية العلمية المعنية بالماء والطاقة وإعادة التدوير والتكنولوجيا المناسبة، بتحقيق أكبر فائدة من عملها عن طريق البحث عن المعلومات العملية التي ينبغي لها أن تنقلها الى غيرها من المجتمعات المحلية من خلال الشبكات المختلفة.

١٠- ويمثل العلم والتكنولوجيا موردين هائلين من أجل تحقيق التنمية إذ يتيحان، ضمن جملة أمور أخرى، حماية الصحة والاقتصاد والبيئة. ولذا تصدر اليونسكو كل سنتين *"التقرير عن العلوم في العالم"* كما تصدر منذ سنة ١٩٩٩ *"التقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم"*. وقد نوقشت العلاقة بين العلوم والتنمية أثناء *"المؤتمر العالمي للعلوم"* الذي انعقد في بودابست في يونيو/حزيران ١٩٩٩. وترد الإشارة الى هذه العلاقة في كل من الإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية، وجدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم.

رابعا – برنامج موست لمكافحة الفقر:

١١– ولكي يتيسّر على الصعيد الدولي الحصول على معلومات بشأن التجارب الإيجابية، وبغية إقامة العلاقات بين الأطراف الفاعلة المشاركة فيها، أنشأ برنامج موست *"قاعدة البيانات الخاصة بأفضل الممارسات"* في مجال القضاء على الفقر. وتتعلق مشروعات برنامج موست بالموضوعات التالية: إشراك المجتمعات المحلية، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالإتجار بالمخدرات، وأسباب الفقر الراجعة الى عوامل ثقافية وإثنية، واستحداث أساليب لإشراك الشباب من أفراد المجتمعات المحلية المحرومة في عملية تحسين بيئتهم المادية، والتنمية الحضرية في المناطق الساحلية، ومشكلات الهجرة من حيث علاقتها بالفقر. وفي هذا الصدد، يصدر برنامج موست، من خلال مكتب اليونسكو للنشر ودار النشر Earthscan، دليلا عن ممارسات التنمية قائما على البحوث. ويشجع البرنامج البحوث المتصلة بوضع السياسات والأنشطة الميدانية المتعلقة بالمشكلات التي تعاني منها المدن وبوجوه التفاعل بين المناطق الحضرية والريفية، ذلك أن المدن الكبيرة تتركز فيها مشكلات البطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي والجريمة والعنف وضعف التضامن الإنساني. ويركز برنامج موست المعني "بالمستوطنات البشرية على حفز السياسات الحضرية التي تستهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي وإعادة تأهيل المستوطنات الأقل حظا من غيرها. وتندرج في عداد مشروعات تنمية المجتمعات المحلية، مشروعات يومبول (داكار)، وجالوزي (بور أو برانس)، ومشروع بوركينا فاسو (كوكولوغو)، وهي مشروعات تعتمد على نهج إنمائي متكامل أدى الى زيادة فرص الاستفادة من البنى الأساسية مثل الماء النقي وخدمات الصحة والتعليم النظامي وغير النظامي.

١٢– تمّ التوقيع في شهر يوليو/تموز ١٩٩٧ على اتفاق مع أمانة التنمية الاجتماعية في الأرجنتين بشأن مشروع اليونسكو سييمبرو Siempro (نظام رصد وتقييم المعلومات من أجل البرامج الاجتماعية). وأتاح هذا المشروع تدريب أفرقة المقاطعات وتزويدها بأدوات منهجية وتقنيات من أجل الاضطلاع بالإدارة المتكاملة للبرامج الاجتماعية، وتصميم وتنفيذ عمليات تقييم الآثار المترتبة على البرامج الاجتماعية. كما أنشئ مرصد اجتماعي لرصد ظروف معيشة الفقراء في الأرجنتين عام ١٩٩٩ بواسطة تمويل من البنك الدولي وبرنامج موست. وفي فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ سيتم تنفيذ مشروع لتصميم واستحداث مرصد لظروف معيشة الأطفال في الأرجنتين. ويجري حاليا استنساخ هذين المشروعين اللذين يحظيان بدعم من البنك الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية في بلدان أخرى من المنطقة، وقد يجري استنساخهما في مناطق أخرى بعد ذلك.

١٣– وعلى أثر تقييم برنامج موست في منتصف مدته، أوصى مجلسه الدولي الحكومي في سنة ١٩٩٩ المدير العام والدول الأعضاء بتعزيز أنشطة البرنامج فيما يخص القضاء على الفقر ضمن جملة أمور أخرى. كما أشار الى الفقرة ٤٩[٤] من القرار ١٥٥م ت/٤,١ التي تنص على ضرورة زيادة تركيز الاهتمام في أنشطة برنامج موست على الأنشطة المتعلقة بالقضاء على الفقر. وينعكس هذا الشاغل الى حد بعيد في مشروع خطة العمل الخاصة ببرنامج موست للفترة ١٩٩٩–٢٠٠٠.

---

(٤) "وينبغي تعزيز برنامج موست وتوجيه أنشطته بصورة واضحة نحو مكافحة الاستبعاد والتخفيف من وطأة الفقر، من خلال اعتماد نهوج جامعة للتخصصات وتعزيز التعاون بين القطاعات".

خامسا - التمويلات الصغيرة ومكافحة الفقر

١٤- لقد ثبت أن التمويلات الصغيرة تشكل أداة هامة للقضاء على الفقر إذ تستهدف بشكل خاص أكثر شرائح السكان فقرا، ولا سيما النساء اللائي يحظين بأقل الفرص للحصول على الموارد. ويكمن التحدي في التوصل، من خلال توسيع نطاق التمويلات الصغيرة، الى ضمان حصول الفقراء، ولا سيما النساء منهم، على الخدمات الاجتماعية وإدراكهم للمنافع التي تتأتى من هذه المرافق. فعلى سبيل المثال، استحدثت اليونسكو في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ برامج للتعاون مع مؤسسات ناجحة في مجال تقديم التمويلات الصغيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا، وذلك من أجل تعزيز فعالية البرامج المالية بواسطة تقديم خدمات دعم تندرج في مجالات اختصاص اليونسكو المرتبطة بالبعدين الاجتماعي والثقافي للفقر. وعليه، واصلت اليونسكو دعمها لبرامج التعليم الأساسي وتنمية المهارات المعيشية المخصصة للمقترضين من بنك غرامين وأطفالهم.

١٥- وتنص استراتيجية اليونسكو لفترة العامين الحالية على مواصلة الأنشطة المشتركة بين القطاعات والرامية الى تعزيز إمكانيات التمويلات الصغيرة في إطار برامج القضاء على الفقر، وذلك من خلال توعية واضعي السياسات والمضطلعين بأنشطة التنمية، ومن خلال نشر المعلومات بشأن أفضل الممارسات والمنهجيات في هذا المضمار، وإعداد المرافق المناسبة لبناء القدرات والدعم الاجتماعي من أجل تحقيق أثر مستديم. وستقام علاقات تعاون وثيقة مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

سادسا - حقوق الإنسان والتسامح والديمقراطية والسلام ومكافحة الفقر

١٦- يمثل كل من الحكم الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان والتسامح، وحرية الصحافة، والسلام، عوامل أساسية لضبط مظاهر التوتر السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والإثنية، وهي بالتالي عناصر ضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر.

١٧- وقد وضعت اليونسكو برنامجا هاما معنيا بحقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح والسلام. ويمثل الفقر المدقع في حد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان، ذلك أن الفقر المدقع يشكل العائق الأساسي الذي يحول دون تطبيق كافة حقوق الإنسان والمبادئ التي تقضي بعدم التمييز وبالمساواة بين جميع الناس في الكرامة،وهو أمر يقرّه كل من إعلان وخطة عمل كوبنهاغن. وتقوم المنظمة، ضمن جملة أمور أخرى، باستعراض مدى التثقيف في هذه المجالات، وتوصي باعتماد تدابير ملموسة بغية تطوير نظام شامل للتعليم في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إعداد الأدلة والكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية المناسبة، بالإضافة الى إقامة شبكات تربط بين المؤسسات النشيطة في مجال التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية. وإنّ المجلد الأول من دليل التربية في مجال حقوق الإنسان المخصص للجامعات والمعنون "حقوق الإنسان: أبعاد وتحديات جديدة" (١٩٩٨) ليشجع الجامعات والمؤسسات المعنية بالتدريب المهني والتأهيل لممارسة عمل ما على الأخذ بمناهج ومعينات تعليمية تجديدية تتناول السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية. ويتضمن المجلد فصلاً عن حقوق الإنسان والفقر المدقع. وفضلاً عن ذلك، تضطلع شبكة كراسي اليونسكو الجامعية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والتسامح والتفاهم الدولي بدور فعّال فيما يخص تعزيز التربية في مجال حقوق الإنسان.

١٨- تعتمد الأنشطة الرامية الى القضاء على الفقر في إطار مشروع اليونسكو بشأن ثقافة السلام على الترابط بين التنمية والقضاء على الفقر والسلام. وقد اضطلع مشروع النساء وثقافة السلام بأنشطة تستهدف تمكين النساء من المشاركة الديمقراطية في الأنشطة السياسية من أجل زيادة تأثيرهن ولا سيما في القضايا الاقتصادية والأمنية وفي المساعدة على درء النزاعات العنيفة التي تخرّب الاقتصاد وتؤدي الى تفاقم الفقر.

سابعا - الثقافة ومكافحة الفقر

١٩- تعترف المنظمة وتقر بالبعد الثقافي للتنمية وتعتبره شرطاً للوصول الى الأسر والفئات السكانية التي تعيش في ظروف الفقر المدقع. فعلى سبيل المثال، نُظمت حلقتا عمل دون إقليميتين في فترة العامين ١٩٩٨-١٩٩٩، إحداهما في ناميبيا لصالح بلدان جنوبي افريقيا، والأخرى في قيرغيزستان لصالح آسيا الوسطى، وذلك لرفع مستوى مهارات الحرفيّات، وتحسين معارفهن فيما يخص إدارة المشروعات الصغيرة، وتعزيز قدراتهن المدرة للدخل والإسهام بذلك في الارتقاء بمكانتهن الاجتماعية. وتشير الوثيقة ٣٠م/٥ الى حلقات عمل مماثلة يُعتزم تنظيمها لصالح الحرفيات في غربي افريقيا والبلدان الآسيوية. وقد بدأ تنفيذ برنامج مشترك بين القطاعات لوضع نهج متكامل من أجل صياغة الاستراتيجيات في هذا المجال في المستقبل.

٢٠- وعلى مر العقد الماضي، ولا سيما في فترة العامين ١٩٩٨-١٩٩٩، ساهمت اليونسكو في توضيح التفاعلات المعقدة بين الثقافة والتنمية، كما شاركت في تحسين الأدوات المنهجية التي تيسر إدراج هذه التفاعلات في عمليات التخطيط الإنمائي، وقد تم ذلك على وجه الخصوص من خلال الأنشطة التالية، ضمن جملة أنشطة أخرى:

- مؤتمر استكهولم الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (١٩٩٨).
- مشروع اليونسكو/اليونيدز (برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس HIV مرض الايدز/السيدا ١٩٩٨-١٩٩٩) الذي أسفر عن إصدار دليل لتصميم المشروعات بعنوان "النهج الثقافي في مجال الوقاية والعناية فيما يخص فيروس HIV مرض الايدز/السيدا.
- الكلية الافريقية المتنقلة للثقافة والتنمية التي بدأت نشاطها عام ١٩٩٦ من أجل تعزيز القدرات الوطنية في افريقيا في مجال التخطيط الإنمائي التي يعتمد على نهج ثقافي.
- إصدار أول أعداد "التقرير عن الثقافة في العالم" (١٩٩٨).
- إصدار كتاب باللغة الانجليزية بعنوان: Culture: a Path to Combating Exterme Poverty، الثقافة: سبيل الى مكافحة الفقر المدقع[٥].

(٥) سبق أن أصدر الفريق المعني بالعلاقات بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو هذا الكتاب باللغة الفرنسية.

ثامنا – الاتصال ومكافحة الفقر

٢١– يشكل اشتراك الأفراد الحر والطوعي شرطاً أساسياً من شروط التنمية والقضاء على الفقر، ويرتبط هذا الاشتراك، ضمن جملة أمور أخرى، بإمكانية الوصول الى مرافق الاتصال والمعلومات، والقدرة على الاستفادة منها. ولذا يعد الاستثمار في هذا المجال من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك من أجل تحسين هذه المرافق وتوسيع نطاق الاستفادة منها بحيث تبلغ شتى شرائح المجتمع، بغية تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والفرص اللازمة للتعريف بآرائهم وشواغلهم. وتعمل اليونسكو على بناء القدرات وتعزيزها في مجالي الاتصال والمعلومات من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا)، والبرنامج العام للمعلومات (بعم)، والبرنامج الدولي الحكومي للمعلوماتية (بدمعل). وإن الهدف الرئيسي الذي تصبو الى تحقيقه مشروعات اليونسكو المعنية بالاتصال يتمثل في بناء القدرات الاتصالاتية وتعزيزها في البلدان النامية. وخير مثال على ذلك هو مكتب اليونسكو الميداني في تنزانيا، إذ يقوم بإنشاء مركز اتصالاتي متعدد الأغراض لخدمة المجتمعات المحلية ضمن إطار العمل الخاص بالمبادرة الافريقية لمجتمع المعلومات.

تاسعا – متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٢٢– تستعد اليونسكو للاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمؤتمر القمة الاجتماعي والذي سيتم خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وغيره من المبادرات، وذلك في جنيف من ٢٦ الى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٠. ويضطلع مساعد المدير العام المسؤول عن قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بدور جهة الاتصال لليونسكو أثناء الأعمال التحضيرية والحدث ذاته.

٢٣– في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، نظم قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية ندوة دولية بعنوان Rethinking Development: do we need a paradigm shift? (إعادة التفكير في قضية التنمية: هل نحتاج الى تغيير نموذج التنمية الذي تصورناه؟)، تمخضت عن كتاب صدر في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩ في إطار برنامج موست التابع لليونسكو، بعنوان Repenser le Développement: En finir avec la pauvreté[٦] (إعادة التفكير في قضية التنمية: القضاء على الفقر). وسيوزع هذا الكتاب أثناء الدورة الاستثنائية المعنية باستعراض "كوبنهاغن+٥". إن الأفكار القوية المعروضة في هذا الكتاب ترسم الخطوط العريضة لنهوج يمكن اعتمادها لإعادة التفكير في قضية التنمية، ومن شأن هذه الأفكار أن تثري النقاشات حول التنمية باعتبارها مبادئ توجيهية للأنشطة من شأنها أن تستخدم لدى صياغة الاستراتيجيات المعنية بالتنمية ومكافحة الفقر. وقد أصدرت المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية عدداً خاصاً في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ بعنوان (الخيارات السياسية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية) "Policy Options for Social Development". وسيتم توزيع هذا العدد في جنيف بالإضافة الى تقرير عنوانه: "تغيير النظرة الى القضاء على الفقر في الأوساط الحضرية" "Elimination de la pauvreté en milieu urbain-changer le regard"، وهو ثمرة دراسة اضطلعت بها لجنة المنظمات غير الحكومية المختلطة المعنية بالفقر.

---

(٦) يمكن طلب الحصول على هذا الكتاب من قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية. والكتاب صادر باللغة الفرنسية فقط وستتوفر النسخة الانجليزية بحلول منتصف شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٠.

٢٤- سيشترك برنامج موست مع برنامج البحوث المقارنة في مجال الفقر التابع للمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، في تنظيم منتدى عنوانه: Social capital formation in poverty reduction: which role for the civil society organizations and the state? (تكوين رؤوس الأموال الاجتماعية في مجال الحد من الفقر: ما هو دور منظمات المجتمع المدني والدولة؟)، سينعقد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

٢٥- اضطلعت اليونسكو بدور رائد في تحضير التقرير المطلوب في الفقرة ١٧ من القرار A/AC.253/L.7 بشأن دور منظومة الأمم المتحدة، والذي اعتمدته اللجنة التحضيرية لعرضه على الدورة الاستثنائية المعنية بالتقدم المحرز فيما يخص تحقيق هدف توفير التعليم للجميع منذ انعقاد مؤتمر جومتيين، ولصياغة توصيات للقيام بالمزيد من الأنشطة.

٢٦- وتمثل الأفكار والاقتراحات الواردة في التقرير والمطبوعات المذكورة أعلاه وتلك المنبثقة عن المنتدى، إسهاما في مناقشة السياسة العامة بشأن القضاء على الفقر، التي ستدور في جنيف وبعد ذلك.

عاشرا - الخلاصة

٢٧- تسعى المنظمة من خلال تنفيذ أنشطة القضاء على الفقر المذكورة أعلاه الى وضع قاعدة تنطلق منها لبلوغ أضعف فئات المجتمع. وفي هذا الصدد، تولي المنظمة اهتماماً خاصاً للتمكين للنساء من خلال التعليم والتدريب باعتبار ذلك مفتاحاً لتحسين أوضاع الرجال والنساء وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. كما تساعد اليونسكو النساء على صياغة رؤى بديلة للتنمية.

٢٨- إن الأنشطة التي يضطلع بها المقر و/أو الوحدات الميدانية، بالتعاون في كثير من الأحيان مع شركاء كالمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات، تستهدف تحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها في الأمم المتحدة وفي غيرها من المؤتمرات الكبرى المعنية بالتنمية. ومن شأن أنشطة اليونسكو أن تستفيد من وضع استراتيجية وبرنامج متماسكين من أجل القضاء على الفقر، إذ سيتيح ذلك تطوير الأنشطة في إطار استراتيجية واضحة ونهج يتوخى تحقيق النتائج، مما يزيد من فرص تحقيق أهداف التنمية الدولية.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

159 EX/9 Corr.
١٥٩م ت/٩ تصويب
باريس، ٢٠٠٠/٤/١٢
الأصل: فرنسي

الدورة التاسعة والخمسون بعد المائة

البند ٣,٣,١ من جدول الأعمال المؤقت

إسهام اليونسكو في القضاء على الفقر

تصويب

يستعاض عن العبارة المستشهد بها في بداية الوثيقة ١٥٩م ت/٩ بالنص التالي:

"وإذا كنتم ترون أننا نضحي بأنفسنا ونعرض حياتنا للخطر فذلك لأننا نتعذب كثيراً في افريقيا وأننا نحتاج إليكم لمكافحة الفقر ووضع حد للحروب. ولكننا نريد أيضاً أن نتعلم ونطلب منكم أن تساعدونا على التعلّم".